لا تقاس بالاثار الايجابية التي يخدمها ذلك القرار في المدى البعيد والذي هو جزء من خطة الحكومة الاسرائيلية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، الذي هو هدف ابعد بكثير من موضوع الحفاظ على الموقع الحالي للصادرات الاسرائيلية .

اننا لا نستطيع عزل قرار الحكومة الاسرائيلية هذا عن ترتيباتها للاندماج الكامل بالسوق الاوروبية المشتركة تنفيذا للاتفاقية التي وقعت بين الطرفين . ويتضح ذلك من ملاحظة الخيار الذي لجأت اليه الحكومة الاسرائيلية ، فقد كان بامكانها ان تحافظ على مواقع صادراتها من خلال رفع حوافز التصدير وان تخفض وارداتها من خلال رفع نسبة الجمارك التي تفرضها على الواردات . ولمثل هذين الاجراءين على الاقتصاد الاسرائيلي نفس اثار تخفيض قيمة الليرة تقريبا . وعدم لجوئها الى هذين الاجراءين يرتبط اشد الارتباط باهداف المستقبل اكثر من ارتباطه باهداف الحاضر ، اذ ان سريان الاتفاق بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة سيعني ، برغم التسهيلات التي قدمت لاسرائيل ، ان لا مجال لحوافز التصدير او الحواجز الجمركية ، وبحكم الاتفاق ستكون اسرائيل مضطرة لالغاء مثل هذه القيود وحريتها في وضع اية حواجز بالمستقبل ستكون محدودة ومرهونة بموافقة دول السوق ، وبالمقابل فان دول السوق لن تجبر اسرائيل على رفع قيمة عملتها وهذا الامر له نفس اثر الحواجز الجمركية في حماية الصناعة المحلية الاسرائيلية . ويمكن لنا اعتبار خطوة اسرائيل هذه والخطوات اللاحقة جزءا من مرحلة التكيف التي تقرر اعطاؤها لاسرائيل . وقد تأكد هذا الامر اكثر فاكثر من خلال سياسة اسرائيل القائمة على فك ارتباط الليرة الاسرائيلية بالدولار ، وربط قيمتها بمجموعة من العملات اي ان تتحرك قيمتها صعودا او هبوطا في ضوء ما يطرأ على قيمة هذه العملات من تبدل ، وربط قيمة الليرة الاسرائيلية بمجموعة عملات ، وليس بالدولار وحده ، يعني توجها لربط الاقتصاد الاسرائيلي باسواق هذه العملات . وبالتاكيد فان العملات المقصودة بالاضافة الى الدولار هي الجنيه الاسترليني والمارك الالماني ، علما بان بريطانيا والمانيا الغربية هما المستوردان الرئيسيان للسلع الاسرائيلية ، في دول السوق المشتركة ، وقد استوردتا في العام ١٩٧٣ حوالي ٥٠٪ من اجمالي واردات دول السوق المشتركة مجتمعة . ويتضح مما تقدم ان جهود اسرائيل للتكيف مع مرحلة الاندماج الكامل بالسوق المشتركة هو الهدف الرئيسي وراء سياستها الاخيرة القائمة على تخفيض الليرة الاسرائيلية بشكل زاحف وبنسب ضئيلة تمهيدا للوصول بالليرة الاسرائيلية الى وضع يمكنها من الاندماج بالسوق المشتركة بدون ان يلحق بالاقتصاد الاسرائيلي اثارا ضارة كبيرة . والاثار السلبية الجانبية لقرار تخفيض الليرة الاسرائيلية لا تقارن بالاهداف البعيدة التي تتوخاها اسرائيل من سياستها تلك .

حسين ابو النمل